



مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: طريقة مقتربة للترقية الوظيفية في المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء (عمان)

اسم الكاتب: د. بسام التره

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/582>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 02:23 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



طريقة مقترنة للترقية الوظيفية في المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء (عمان) - دراسة ميدانية -

د. سام التزه

الملخص

الهدف الرئيس للبحث هو اختبار طريقة مقترنة للترقية الوظيفية من خلال قياس اتجاهات العاملين نحو مكوناتها في فرع دمشق للمؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء (عمان). من أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الدراسة المنسوبة لمفردات عينة الدراسة جميعهم، وقد تكون مجتمع البحث وعينته من العاملين جميعاً في فرع دمشق للمؤسسة البالغ عددهم 107 عاملين، وقد اعتمدت على الاستبانة في جمع المعلومات، كما استخدمت الأدوات الإحصائية المناسبة في التحليل.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ليس هناك من طريقة واضحة تبين خطوات الترقية الوظيفية حالياً في فرع دمشق.
- تجري الترقية الحالية وفقاً لاعتبارات لا علاقة لها بالأقدمية أو الكفاءة.
- يبدي غالبية العاملين موافقة على طريقة الترقية المقترنة.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك العاملين لطريقة الترقية الحالية المطبقة وخطواتها.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين لطريقة الترقية المقترنة.
- لا توجد اختلافات جوهرية بين المستقصى منهم في طريقة الترقية الوظيفية المقترنة تعزى لفنائهم الوظيفية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات كان أهمها:

- ضرورة وضع خطة للمسارات الوظيفية تظهر للعاملين وضوح مسار مستقبلهم الوظيفي.
 - ضرورة وضع خطة للوظائف الشاغرة أو التي قد تشعر لاحقاً وتوصيفها توصيفاً دقيقاً، ليتسنى للعامل إعداد نفسه مهنياً وسلوكياً لشغلها.
 - أن تجري الترقية وفقاً لخطوات واضحة كل حسب الفئة الوظيفية التي ينتمي إليها.
 - أن تربط خطة الترقية بخطة التدريب والتأهيل للحصول على النقاط المؤهلة للتقدم للوظيفة الشاغرة.
 - ضرورة الأخذ بمتطلبات الطريقة المقترنة من قبل إدارة المؤسسة، مادام أنَّ ليس هناك فروق في إدراك العاملين لعناصرها حسب فئاتهم الوظيفية.
 - كما اقترح الباحث إمكانية اختبار الطريقة المقترنة على مستوى الفروع الأخرى التابعة للمؤسسة في بقية المحافظات بغية تعميم النتائج إذا تم تبنيها.
- كلمات مفتاحية: الترقية الوظيفية، طريقة مقترنة، العاملون.

1. المقدمة:

تُعد الترقية الوظيفية أحد عناصر ما يُعرف بالحركة الوظيفية التي تشمل فضلاً عن الترقية كلاً من: (النقل، والتدب، والإعارة، أو الاستبعاد، والاستقالة، والخروج إلى التقاعد، وكف اليد، وغيرها). وتعد من أهم المصادر الداخلية لاستقطاب الموارد البشرية التي يمكن اللجوء إليها لملء الشاغر في الوظائف الإشرافية، أو الوظائف التي لا تحتاج إلى كفايات وخبرات قد لا تتوافر خارج المنظمة. ومن ميزات هذه المصادر أنها محفزة للوصول إلى الوظائف الأعلى في سلم الوظائف، وترفع من الروح المعنوية للعاملين فيها، وتقلل من تكاليف الحصول عليهم من خارج المنظمة.

والترقية لا تُعد وسيلة لتحفيز الموارد البشرية فحسب، بل عامل من عوامل الجذب الفعال، والمحافظة عليها في المنظمات المتنافسة. فما الترقية الوظيفية؟ وما أهميتها، وأنظمتها؟ وما الطريقة المتبعة في الترقية الوظيفية في منظمات القطاع العام الحكومي في سوريا؟ وما الطريقة المقترنة؟ هذا ما تعرّفنا به في هذا البحث.

2. الدراسات السابقة:

غُرضت فيما يلي عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع المدروس مع ملاحظة أن الدراسات جميعها التي اطلع عليها الباحث سواء أدرجت ضمن الدراسات السابقة، أم لم تدرج ليس فيها ما يشير إلى طريقة محددة للترقية الوظيفية.

2-1 دراسة Zahid & Others، 2015، بعنوان: *أثر الترقية والتتميمية في الرضا الوظيفي في جامعات مقاطعة KPK في باكستان.*

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر الترقية والنحو الوظيفيين في الرضا الوظيفي في كليات القطاع العام والخاص. أُجريت الدراسة على عدد من العاملين في العديد من الكليات في 10 جامعات. وكانت أهم النتائج: كان العاملون في معاهد قطاع التعليم العالي أكثر رضاً بالمقارنة بزملائهم في القطاع الخاص. للترقية والنحو الوظيفيين علاقة سلبية بزيادة الرضا عند العاملين. كما كان هناك فرق متساوية منسوجة للعاملين جميعهم في عينة الدراسة وهي ترتبط بسياسة الأجر و التعويضات والتدريب التي تشتهر جميعها في تنمية العاملين والعمل وتطويرهم.

2-2 دراسة Noraani Mustapha & Zaizura Che Zakaria، 2013، بعنوان: *أثر فرص الترقية الوظيفية في الرضا الوظيفي لدى الأكاديميين في معاهد القطاع العام في ماليزيا.*

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر فرص الترقية في الرضا الوظيفي في أربعة معاهد لدى الأكاديميين في مدينة كيلنتان في ماليزيا. وأُجريت الدراسة على عينة عشوائية منتظمة، وجمعت البيانات من 320 حاضراً، واستخدم الأسلوب الوصفي في التحليل. وأشارت أهم النتائج إلى:

أن هناك علاقة موجبة دالة بين فرص الترقية والرضا الوظيفي. وعلى المنظمة أن تأخذ متغير الترقية بالحسبان؛ كي تحافظ على مواردها البشرية لديها.

3-2 دراسة Muhammad Ehsan & Others (2012)، بعنوان: أثر الأجر والترقية في الرضا الوظيفي.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الأجر والترقية الوظيفية في الرضا الوظيفي في معاهد التعليم العالي في باكستان. وقد أُجريت الدراسة على عينة احتمالية غير عشوائية مكونة من 200 مفردة، واستُخدمت الاستبانة في جمع المعلومات عن العاملين في القطاع العام والخاص في ولاية البنجاب. وكانت أهم النتائج: أن هناك علاقة تأثير معنوية للأجر في الرضا الوظيفي. وكان للترقية تأثير أقل في الرضا الوظيفي.

4-2 دراسة Ahmad Usman & Fatima Bushra Asvir Naveed (2011)، بعنوان: الترقية كعامل تنبؤ بالرضا الوظيفي. دراسة في صناعة الزجاج في ولاية لاهور في باكستان .

هدفت الدراسة إلى اختبار هل من الممكن التنبؤ بالرضا الوظيفي أم لا لدى العاملين في صناعة الزجاج. أُجريت الدراسة في أربع شركات مختلفة للزجاج واختبرت عينة عشوائية بحجم 200 مفردة، وجُمِعَت البيانات باستخدام الاستبانة، وكانت أهم النتائج هي أن للترقية تأثيراً بسيطاً في الرضا الوظيفي.

5-2 دراسة Vasilios D. Kosteas (2010)، بعنوان: الرضا والترقيات الوظيفية.

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الترقيات الوظيفية المتوقعة في الرضا الوظيفي للعاملين في جامعة Cleveland في ولاية أوهايو الأمريكية، وأخذت عينة ممثلة لمجتمع البحث البالغ 5388 مفردة. ودللت أهم النتائج على أن: أدت الترقية في السنين الأخيرتين إلى زيادة الرضا الوظيفي، كما كان هناك تشابه في الرقابة على العاملين في العام الحالي، وكذلك تماثل في مدى العمر داخل المجموعات، وفي الأجر أيضًا. وأن الترقيات السابقة كانت بطينة وذات تأثير منخفض في الرضا الوظيفي.

6-2 دراسة (الصيد، 2008)، بعنوان: الترقية والفاعلية التنظيمية.

هدفت الدراسة إلى تقصي واقع الترقية في علاقتها بالفعالية التنظيمية بمركب مطاحن الحرش كنموذج يعكس واقع المؤسسة الجزائرية. أخذت عينة عشوائية من المطحنتين، وكانت أهم النتائج:

- هناك علاقة بين الترقية والفاعلية التنظيمية.
- أغلب العاملين يفضلون الأقدمية، ثم الكفاءة، ثم الشهادات في الترقية.

- هناك علاقة بين الاطلاع على الطريقة التي تتم بها الترقية والرضا عن معاييرها المعتمدة.
 - هناك علاقة بين إسهام استناد الترقية إلى معايير موضوعية في زيادة الرضا الوظيفي والولاء أيضاً.
- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

نرى من الدراسات السابقة أنها تناولت أثر الترقية والنمو والأجر في الرضا الوظيفي، والفاعلية، وقد أجريت الدراسات في قطاعات مختلفة، كما اختلفت النتائج باختلاف طبيعة المتغيرات المدروسة، كما لم تُعرض أية خطوات أو آلية تجري الترقية من خلالها. أما هذه الدراسة فتناولت طريقة مقترنة للترقية الوظيفية في المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء (عمان) فرع دمشق التي لم يُجر فيها أية دراسة سابقة، على حد علم الباحث، وهو ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة.

3. مشكلة البحث : Research Problem

تكمن مشكلة البحث في أن ليس هناك من طريقة واضحة للترقية الوظيفية في مؤسسات القطاع العام الذي يستند إلى القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 الذي ليس فيه أية إشارة إلى موضوع الترقية الوظيفية لا ضمناً ولا صراحة، بل هناك شيء يسمى تسوية وضع العامل في الفئات الوظيفية الخمس، وتجري التسوية بحصول العامل على شهادة علمية تؤهله للتعيين في فئة وظيفية أعلى. أي إن الكفاءة العلمية (الحصول على شهادة أعلى) هي العامل المحدد للترقية لفئة وظيفية أعلى دون ذكر لبقية المحددات أو العوامل الأخرى، مثل القيد الوظيفي، أو الخبرات السابقة وغيرهما. فلم يُشر القانون إلى كيفية شغل بعض الوظائف، مثل: رئيس شعبة، ورئيس دائرة أو رئيس قسم أو مدير إدارة، أو رئيس فرع، أو مدير عام .. إلخ. وما المتطلبات الالزامية لشغلها؟ كما لم يُشر إلى آلية الترقية أو إجراءاتها فقط. من هنا كانت فكرة طرح طريقة جديدة للترقية تتجاوز سلبيات الطريقة الحالية المعتمدة، وإمكانية اختبار الطريقة المقترنة إحصائياً. ومن هنا يمكن طرح مشكلة البحث في التساؤلات الرئيسية الآتية:

- هل من فروق معنوية في إدراكات العاملين في المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء (عمان - فرع دمشق) لطريقة الترقية المتبعة حالياً؟
- هل من فروق معنوية في اتجاهات العاملين نحو طريقة مقترنة للترقية الوظيفية في المؤسسة المدروسة؟
- هل هناك من اختلافات في إجابات المبحوثين عن مكونات الطريقة المقترنة تعود لمتغير الفئة الوظيفية.

4. فرضيات البحث: Research Hypothesis

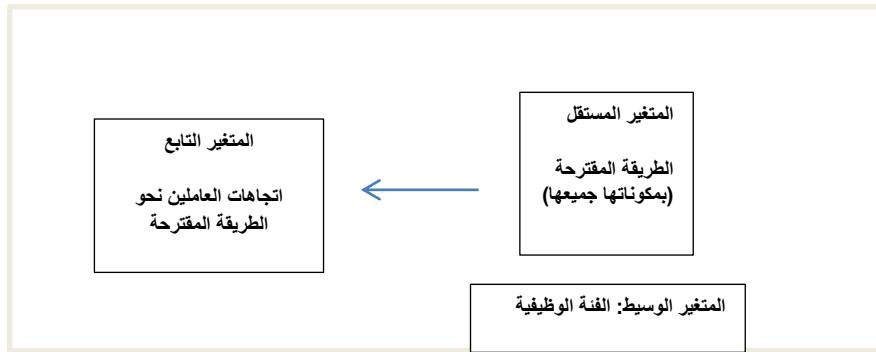
للإجابة على مشكلة البحث وتساؤلاته وُضِعَتِ الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك العاملين في فرع المؤسسة المدروسة لطريقة الترقية الحالية المطبقة وخطواتها.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين في المؤسسة المدروسة نحو الطريقة المقترنة للترقية الوظيفية، ومتوسط المقياس البالغ (3).

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المبحوثين نحو طريقة الترقية المقترنة تعزى للفئة الوظيفية التي ينتمي إليها العامل.

5. نموذج البحث ومتغيراته: Research Variables & Model



الشكل رقم (1): نموذج البحث ومتغيراته.

المصدر: إعداد الباحث.

6. أهداف البحث: Research Objectives

1/6- التعرف إن كان ثمة فروق معنوية في إدراكات العاملين في فرع المؤسسة المدروسة لطريقة الترقية المتبعة حالياً.

2/6 اختبار طريقة مقترنة للترقية الوظيفية من خلال قياس اتجاهات العاملين نحو مكوناتها في فرع المؤسسة المدروسة.

3/6 - معرفة هل هناك فروق معنوية بين اتجاهات المبحوثين نحو طريقة الترقية الحالية تعزى لمتغير الفئة الوظيفية التي ينتمي إليها العامل.

7. أهمية البحث : Research Importance

تتجلى أهمية البحث من أهمية الموضوع المدروس، وذلك من الناحيتين الآتيتين:

1/7 - الناحية النظرية: ترتبط الترقية الوظيفية بنظرية الدافعية والتحفيز (نظريات المحتوى والنظريات المعرفية)؛ ومن ثم الحاجة إلى النمو والتطوير الوظيفيين والمستمررين. فضلاً عن أن اتباع أسس واضحة في الترقية تسهم في وضع الفرد المناسب في الوظيفة المناسبة، وفي إشاعة مبدأ العدالة الذي قد ينعكس على متغيرات تنظيمية كثيرة؛ لعل أهمها الرضا، والولاء والانتماء التنظيميين.

2/7 - الناحية العملية: تكمن في النتائج والتوصيات العملية التي يمكن الأخذ بها من قبل إدارة المؤسسة فرع دمشق فيما يتعلق بنتائج اختبار الطريقة المقترنة.

8. منهجية البحث، وأسلوبه : Research Method

اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الدراسة المحسحة لمفردات عينة الدراسة عن متغيرات الظاهرة المدروسة، ويقوم هذا المنهج على الجمع بين الدراسة المكتبية والدراسة التطبيقية.

9. أداة البحث: في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وفرضياته جُمعت البيانات الازمة بواسطة الاستبانة التي تُعد من أنساب وسائل جمع البيانات لهذا الغرض.

10. مجتمع البحث وعينته: Research Society & Sample

يتكون مجتمع البحث من العاملين جميعاً في فرع دمشق من المؤسسة المدروسة في مختلف الفئات الوظيفية، البالغ عددهم 107 عاملين*. وقد اتبعت طريقة الحصر الشامل في تحديد العينة وجمع المعلومات، وقد وزّعت الاستبيانات عليهم جميعاً، وقد إسترجع 95 استبانة، وكانت الاستبيانات الصالحة للتحليل 83 استبانة، أي ما نسبته 77.6% من حجم المجتمع المدروس وهي نسبة جيدة جداً من وجهة النظر الإحصائية.

* - توزع العاملون كما يأتي: إدارة الفرع 4، الشؤون الإدارية والقانونية، 24، الشؤون المالية، 18، الرقابة الداخلية 5، دائرة الحسابات 10، دائرة التخطيط والتأهيل 6، دائرة المعلوماتية 5، دائرة النقل 10، دائرة البيع 25.المصدر: السجلات الرسمية لفرع دمشق، تموز 2016.

11. الإطار النظري للبحث:

1/11 - مفهوم الترقية الوظيفية وأهميتها:

يجمع أغلب الباحثين على أن الترقية الوظيفية تعني: إعادة تعيين العامل في وظيفة أخرى ذات مرتبة أعلى تكون في مستوى وظيفي أعلى من الوظيفة الحالية، وما يرافق ذلك من مسؤوليات وسلطات أكبر، وزيادة في الأجر والتعويضات ومميزات مادية أو معنوية أخرى. (شاوיש، 2007، 276) ويرى بعضهم أن الترقية الوظيفية تعني: نقل العامل من وظيفته الحالية إلى وظيفة أخرى في مستوى تنظيمي أعلى يتطلب مهارة أعلى يتحمل شاغلها مسؤوليات أكبر، ويتمتع بشروط أحسن في الأجر، أو زيادة في المكانة الاجتماعية (جودة، 2010، 288. عباس، سهيله، وعلى، حسين، 2007 ، 359). أمّا Gimpelson (2014)،⁴ فيرى أن الترقية تعني إعادة تعيين العامل في عمل نوعي في مستوى إداري أعلى من عمله السابق.

نرى مما تقدم أن الترقية تكون من عمل أو وظيفة إلى عمل أو وظيفة أخرى شاغرة في مستوى تنظيمي أعلى درجةً ومرتبةً، تتطلب القيام بمهام جديدة وما يرافقها من مسؤوليات، وسلطات لازمة لأدائها. وقد يتربّط على ذلك مميزات مادية تتمثل في زيادة في الأجر أو التعويضات، وكذلك مميزات معنوية، تتمثل في مكانة اجتماعية أعلى، ورضا وظيفي أكبر. كما يستخدم في أدبيات الفكر الإداري عند توضيح مفهوم الترقية كلّ من مفهومي: إعادة التعيين، والنقل وفق ما هو مشار إليه في التعريفات السابقة، وهو ما هنا مفهومان متساويان في المعنى ويقصد بهما الترقية، غير أن هذا ليس صحيحاً دوماً، بل ثمة فرقٌ بينهما يتجلّى في أن النقل قد يكون نقلًا أفقياً يحصل ضمن المستوى الوظيفي الواحد للعامل، وبالأجر نفسه، بينما تُعدُّ الترقية حركة عمودية إلى وظيفة في مستوى تنظيمي أعلى مع الحصول على امتيازات الوظيفة الجديدة. مع التوسيع إلى أن النقل قد يكون بقصد العقوبة إذا كان إلى وظيفة أدنى من الوظيفة الحالية له*. (الباحث)

كما يتداخل مفهوم الترقية بمفهوم الترفع أحياناً لدى بعضهم، علمًا أن ثمة فرقاً بينهما، فالترقية تعني، كما رأينا، نقل العامل أو إعادة تعيينه في عمل أو وظيفة جديدة في مستوى تنظيمي أعلى ذات مهام ومسؤوليات وسلطات أكبر من وظيفته الحالية مع الحصول على مميزات تلك الوظيفة، في حين يعني

* - يشير القانون الأساسي للعاملين رقم 50 لعام 2004 في الباب التاسع في الفصل الثاني بعنوان: العقوبات المسلكية، إلى عقوبة النقل التأديبية التي تُعد من العقوبات الشديدة بأنها تعني: نقل العامل إلى وظيفة أدنى من وظيفته، مع احتفاظه بأجره. كما قد يكون النقل بداعٍ لإعادة توزيع القوة العاملة لديها عند وجود قوة عاملة فائضة أو قليلة.

الترفيع: انتقال العامل أفقياً من درجة أخرى في سلم الدرجات ضمن الفئة الوظيفية الواحدة دون تغيير في طبيعة ونطاق مهام الوظيفة نفسها ومسؤولياتها، لكن قد يترتب على الترفيع زيادة في الأجر فقط (الكبيسي، 2005، 54)، كما هو معمول فيه في القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 إذ يجري ترفيع العامل درجة واحدة ضمن فئته الوظيفية ويحصل على علاوة (زيادة) مالية على شكل نسبة مئوية وفق درجة تقويم أدائه عن سنتين سابقتين تضاف إلى أجره الشهري المقطوع بتاريخ أدائه للعمل. وهنا نرى أن الترفيع يتساوى مع مفهوم النقل الوارد في الفقرة السابقة. غير أن هناك رأياً آخر يرى أن مفهوم الترفيع يعني انتقال الفرد إلى أعمال أكثر مسؤولية في الوحدة المهنية أو القسم نفسه مع زيادة مباشرة في الأجور المدفوعة (Gimpelson, 2014, 4)، أي إن عملية الترفيع تعني انتقال العامل من درجة إلى أخرى في العمل نفسه مع زيادة في مسؤولياته ضمن هذه الدرجة، في حين تعني الترقية إعادة تعيين العامل في وظيفة في مستوى وظيفي أعلى من وظيفته الحالية. (عباس، وعلى، 2003، 360).

2- أهمية الترقية الوظيفية: تظهر أهمية الترقية الوظيفية لكل من الإدارة والعاملين من كونها وسيلة فعالة لتحفيز العاملين لزيادة قدراتهم وكفاياتهم الوظيفية Competencies التي تؤهلهم لشغل المراكز الوظيفية ذات الأهمية التي تتراافق ببعض الميزات الوظيفية المرتبطة بإشباع الحاجات المادية، ممثلة بزيادة في الأجر والتعويضات (Noraani, 2013, 20-26) والاجتماعية منها ممثلة بمركز اجتماعي، والمعنوية ممثلة بالتميز، وتحقيق الذات، والأمنية ممثلة بالاستقرار، والأمان الوظيفيين أيضاً، وما قد ينعكس عليهم في زيادة درجة التزامهم واتمامهم بأهداف المنظمة ورسالتها، عدا كونها وسيلة للمحافظة على الموارد البشرية في المنظمة، وعامل جذب واستقطاب لآخرين من خارجها، وهو ما يحسن من سمعتها وصورتها الذهنية أمام المنافسين. (بيسل، 2003، 445). (Rickette & Ricketts, 2011, 616)

بالنظر إلى أهمية ما تقدم يجب على الإدارة في المنظمة وضع نظام عادل للترقية الوظيفية، واضح المعايير والأهداف، والإجراءات، ويرتبط بحاجات العاملين وبأهداف المنظمة معاً بعيداً من المحاباة والتحيز والمحسوبيّة، ويكون وقادراً على التمييز بين العاملين وفق كفاياتهم، وليس لأي اعتبار آخر.

(القريوتي، 2010، ص. 250). (Desler, 2011, p. 385)

3/11 - أساليب الترقية الوظيفية: Promotion Methods

يُستخدم في أدبيات الفكر الإداري عدة مصطلحات عند التعبير عن طائق الترقية منها: أساليب الترقية، وأسس الترقية، ومعايير الترقية، وسياسات الترقية، وغيرها. وقد يستخدم مصطلح طائق الترقية الوظيفية، وثُجمع أغلب الدراسات أن ثمة ثلاثة طرق للترقية، تتمثل في الآتي:

الأولى: الترقية على أساس الأقدمية Seniority Method: هنا يؤخذ عدد السنوات التي قضاها الفرد في وظيفته الحالية، كأساس للترقية، وفق ما يحدده النظام الداخلي للمنظمة. يمكن تطبيقها على بعض الأعمال النمطية أو الروتينية في المستويات الإدارية الدنيا التي قد لا تتطلب خبرات عالية، ومسؤوليات كبيرة، بل إلى خبرة بسيطة يمكن اكتسابها في مدة زمنية قصيرة تؤهله للترقية إلى وظيفة أعلى. (الموسوي، سنان، 2004 ، 209).

الثانية: الترقية على أساس كفاءة العامل Competency* أو جدارته في عمله في أثناء المدة التي قضاها في وظيفته الحالية، أي ما يتوافر لدى العامل من كفايات ترتبط بالمعرفة، والمهارة، والسلوك، وما يرافقها من قدرات ترتبط بها التي تظهر جميعها في ناتج أداء العمل، وهو ما يعني أن هذه الطريقة تعمل على وضع العامل المناسب في العمل أو الوظيفة المناسبة. يجمع أغلب الباحثين على أنه يمكن تطبيق نظام الترقية على أساس الكفاءة أو الجدارة بنجاح في الوظائف الإدارية والقيادية العليا، وكذلك الوظائف الإشرافية ذات الأهمية في الإدارة الوسطى، كونها تتطلب مسؤوليات كبيرة، وكفاءات عالية يجب أن تتوافر فيمن يشغلها.

(Desler, 2011، 2010، ص 384) و (جودة، 2010، 2011، 38).

الثالثة: الترقية على أساس الجمع بين الكفاءة والأقدمية معاً. (عبد الباقي، صلاح الدين، 2004، 406). ويكون ذلك على أساس: الكفاءة لوظائف الإدارة العليا، كونها تتطلب مهارات إدراكية قد لا تتوافر لدى المرشح لشغلها بالأقدمية، رغم أنه إذا تساوت كفاية المرشحين للترقية يؤخذ الأقدم منهم. (شاوיש، مصطفى، 2007، 281) وعلى أساس: المزج بين طريقتي الأقدمية والكفاءة في المستويات الوظيفية الأخرى؛ وذلك بتخصيص نسبة معينة للترقية على أساس الكفاءة، ونسبة أخرى على أساس الأقدمية، وذلك في كل مستوى وظيفي، على أن تزيد نسبة الأقدمية على نسبة الكفاءة في الوظائف الدنيا، ثم تأخذ نسبة الأقدمية في التنافس تدريجياً كلما ارتفع المستوى الوظيفي حتى تختفي تماماً في مستوى الوظائف العليا. (نصر الله، 2002، 158). تكفل هذه الطريقة إتاحة الفرصة للمكافآت أن تتطابق دون أن يدخلها إطار زمني مطلق، مثل: (الأقدمية)، مع مراعاتها لها، ومن ثم سيكون لقدامى العاملين نصيب كبير من الفرص المتاحة للترقية لاحقاً.

* - يستخدم مفهوم الكفاية competency بمعنى الجدارة أو المقدرة المرتبطة بالفرد ذاته التي تتكون من: المعرفة، والمهارة، والسلوك، التي تظهر في نتائج أداء العمل أو مخرجاته.

4/4- الطريقة الحالية المتبعه في الترقية الوظيفية في المؤسسة المدرسته:

يشير قانون العاملين في الفصل الرابع¹ (أصول وإجراءات التعيين) في المادة 13 الفقرة (أ) إلى أنه إذا حصل العامل من شاغلي إحدى وظائف الفئات الأولى والثانية والثالثة، على شهادة أعلى من الشهادة المعين على أساسها، وكان أجره يبلغ أو يتجاوز أجر بده التعيين للشهادة الأعلى التي حصل عليها، يجوز بصفتك من الجهة صاحبة الحق بالتعيين نقله إلى إحدى وظائف الفئه الأعلى مع احتفاظه بقدمه المكتسب من أجل الترقيع المقبول. وذلك باستثناء من حصل منهم على شهادة الدكتوراه أو الماجستير، إذ يمنح فضلاً عما تقدم علاوة قدرها 7% من أجره لكل منهما. كما تشير الفقرة (و) من المادة نفسها إلى أنه: إذا حصل أحد العاملين على رأس عمله من شاغلي إحدى وظائف الفئتين: الرابعة والخامسة بعد تعيينه على شهادة من الشهادات المطلوبة لوظائف الفئات: الأولى والثانية والثالثة يجوز بصفتك من الجهة صاحبة الحق في التعيين تسوية وضعه وفق أحكام هذا القانون.

وتشير المادة رقم (4) بعنوان تسوية وضع العامل إلى أنه: يجوز تسوية وضع العامل من شاغلي وظائف الفئه الرابعة أو الخامسة الذي يحصل على شهادة من الشهادات المطلوبة للتعيين في وظائف إحدى الفئات الأولى أو الثانية أو الثالثة وفقاً لما يأتي:

- بنقله إلى إحدى وظائف الفئه التي تؤهله شهادته للتعيين فيها مع احتفاظه بقدمه المكتسب من أجل الترقيع المقبول.

- بتعيينه مجدداً في إحدى وظائف الفئه التي يشترط للتعيين فيها حيازة الشهادة التي حصل عليها، وبأجر بده التعيين لحاملي تلك الشهادة إذا كان أجره بتاريخ التسوية لا يبلغ الأجر المذكور.

ويشير الباب الخامس من القانون نفسه بعنوان: تقويم أداء العاملين وتوفيقهم في المادة² (24) الفقرة (أ) إلى أنه: تقدر كفاءة العاملين مرة كل سنتين، وتكون علاوة الترقيع وفق الآتي: 9% من الأجر لمن حددت كفاءته بدرجة جيد فما فوق، و 5% لمن حددت كفاءته بدرجة وسط.³

1/4/11- ملاحظات على طريقة الترقية السابقة:

بالعودة إلى القانون الأساسي للعاملين في الدولة الذي يُعد المرجع الرئيس في كل ما يتعلق بشؤون العاملين وترقياتهم، يمكن إيراد الملاحظات الآتية:

1- القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004، والصكوك الصادرة تنفيذاً له. الصادر عن وزارة المالية، ص، 14.

2- المرسوم التشريعي رقم 322 تاريخ 27/7/2005، ص، 143 وما بعد.

3- القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004، والصكوك الصادرة تنفيذاً له. الصادر عن وزارة المالية، ص، 26.

- يخضع العاملون في الجهات العامة ومنها المؤسسة المدروسة وفروعها إلى القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 .
- ليس هناك من ذكر لموضوع الترقية الوظيفية لا صراحة، ولا ضمناً. كما أن ثمة خلطاً بين مفهومي الترقية والترفيع. فالترفيع يحصل ضمن الفئة الواحدة، أما الترقية ف تكون لوظيفة في فئة أعلى أو مركز وظيفي في المستوى التنظيمي الواحد أو الأعلى منه.
- إن موضوع الترفيع الوارد في نصوص القانون يرتكز على منح العامل علاوة تضاف إلى أجر الوظيفة الأساسية أو (المقطوع) دون ذكر إلى بقية الميزات الوظيفية الأخرى (مادية كانت أم معنوية) لهذا الترفيع.
- ليس هناك حدود واضحة للتferيق بين مصطلحي: النقل، والتعيين مجدداً للفئات الأولى أو الثانية أو الثالثة.
- يفرد القانون بنداً خاصاً يركز فيه على فكرة تسوية وضع العامل للفئتين الوظيفيتين الرابعة والخامسة، سواء بالنقل إلى وظيفة أعلى أم بتعيينه تعيناً مجدداً رغم تساوي شروط التسوية مع النقل وإعادة التعيين مجدداً للوظائف: الأولى والثانية والثالثة أيضاً، ومن ثم ليس هناك فرق واضح بين مفاهيم: (النقل، والتعيين مجدداً، والتسوية) وإن كان المقصود بها حقيقة هو الترقية لوظيفة أعلى.
- ينتج مما تقدم أن معيار الترقية لوظيفة في فئة وظيفية أعلى هو الحصول على شهادة علمية أعلى من الشهادة المعين على أساسها، أي إن الكفاءة العلمية (الحصول على شهادة أعلى) هي العامل المحدد للترقية لفئة وظيفية أعلى دون ذكر لبقية المحددات أو العوامل الأخرى، مثل القسم الوظيفي، أو الخبرات السابقة وغيرها.
- لم يشر القانون إلى كيفية شُغل بعض الوظائف، مثل: رئيس شعبة، ورئيس دائرة أو رئيس قسم أو مدير إدارة .. إلخ. وما المتطلبات الازمة لشغلها، كما لم يشر إلى آلية الترقية أو إجراءاتها فقط.
- إن الترفيع المقصود به في نصوص القانون هو الذي يحصل ضمن الفئة الوظيفية الواحدة من مرتبة إلى درجة، اللتين لا حدود واضحة بينهما، وغير مفهومة لدى أغلب العاملين.

5/11- الطريقة المقترحة Proposed Method

تقوم الطريقة المقترحة على ضرورة توافر عدد من المتطلبات التي تتناسب مع الفئة الوظيفية التي ينتهي إليها العامل، وقسمت تلك المتطلبات إلى نوعين: الأول هي: المتطلبات الأساسية للطريقة المقترحة وتشمل بدورها: تقديم وصف واضح للوظائف الشاغرة، وتصنيف الفرد المرشح لشغلها، أي تشمل البندين الخامس والسادس. والثاني هي المتطلبات الازمة والمتممة: وتشمل البنود من 1/5/11

إلى 4/5/11، ثم من 5/11 إلى 22/5/11، أمّا وضع الفقرات بالشكل المدرج أدناه جاء لضرورات منطقية ومنهجية بآن واحد. وخطوات الطريقة فهي⁴:

1/5/11 وضع خطة للمسارات الوظيفية للعاملين كلّهم، كلّ حسب فنّته الوظيفيّة^{*}، والمستوى الإداري، توضّح ما المجالات الوظيفية التي يمكن أن ينتقل إليها العامل أفقياً أو عمودياً خلال حياته الوظيفية كلّها.

2/5/11 وضع خطة للوظائف التي قد تُشغّر لاحقاً (سنة أو سنتان أو أكثر) بعد دراسة دقيقة للحركة الوظيفية في المنظمة التي سبقت الإشارة إليها في المقدمة.

3/5/11 توضيح سياسة المؤسسة في الترقية (الاعتماد على العاملين من داخلها أو من خارجها).

4/5/11 الإعلان عن الوظيفة أو الوظائف الشاغرة، بإعلان مكتوب واضح، يوجّه إلى العاملين، يتشرّر في وسائل النشر المتاحة الخاصة بالمؤسسة (مجلة هانتر، أو موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت أو غيرهما).

5/5/11 تقديم وصف Job Description واضح للوظائف الشاغرة بحيث يشمل:

- اسم الوظيفة: وظيفة مدير فرع، وظيفة رئيس قسم، وظيفة معاون رئيس قسم.. إلخ.

- طبيعة الوظيفة: فكرية صرفية (وظائف تصميم، دراسات.. إلخ)، وظائف قيادية، استشارية، (إشرافيّة مباشرة)، فنية متخصصة، وظائف إدارية كتابية، وظائف خدمية .. إلخ.

- المستوى الإداري الذي تقع فيه (ادارة عليا، وسطى، دنيا).

- مكان الوظيفة، من حيث: المدينة أو المنطقة الجغرافية، كما في ضواحي المدن والبلدات وغير ذلك.

- المهام الرئيسيّة والفرعية لأدائها.

- المسؤوليات والسلطات المرتبطة بها.

- وسائل أدائها: (يدوياً، آلياً، نصف آلي، إلكترونياً أم مزيجاً مما سبق .. إلخ).

- ظروف أدائها (البيئة المادية لأدائها: هل تؤدي في الهواء الطلق أم في غرف فوق الأرض أم تحتها، وما يتطلبه ذلك من إضاءة، تهوية، وأثاث مناسب .. إلخ).

- علاقاتها الأفقية والعمودية: إلى من يُقدم شاغلها تقاريره؟ جهة الإشراف والرقابة على شاغلها؟ الوظائف التابعة لها.

4 - اعتمدت في وضع بنود الطريقة على المراجع الآتية: (بحوثية: 2010) (القريوتى، 2010) والخبرة السابقة للباحث في وضع عدد من قوانين العمل لبعض الشركات.

* - هناك خمس فئات وظيفية محددة في قانون العاملين رقم 50 لعام 2004.

6/5/11 توصيف شاغل الوظيفة Job specification أو المرشح لشغلها: من حيث توافر المؤهلات العلمية، والخبرات العملية المطلوبة لشغل الوظيفة الشاغرة، كل حسب فئته الوظيفية، وفق الآتي:
أولاًً: بالنسبة إلى وظائف الإدارة العليا: تقترح أن تضم الفئتين الآتىين:

فئة الوظائف القيادية العليا*: وتضم: مديرى الفروع ومعاونيهم.

الكفاءات العلمية: يشترط للترقية إلى هذه الوظائف توافر أحد المؤهلات العلمية المطلوبة لشغلها، مثل: (شهادة الدكتوراه أو الماجستير، أو إجازة جامعية في الحد الأدنى في الاختصاص المطلوب لشغل الوظيفة).

الخبرة المطلوبة: يشترط للترقية إلى هذه الوظائف أن يكون قد مارس العمل في فئته الوظيفية، ولديه خبرة (8) سنوات على الأقل في الخدمة من عاملى المؤسسة، و(12) سنة خبرة لمن يعينون من خارج المؤسسة، على أن يثبت خبرته بوثيقة رسمية من الجهة التي عمل فيها سابقاً.

فئة الوظائف القيادية المتخصصة**: تشمل على سبيل المثال: مديرى الإدارات، ورؤساء الأقسام والدوائر، والمراكز ومديرى المشاريع إن وجدت، وغيرهم من يمكن إدراجهم ضمن هذه الفئة.

الكفاءات العلمية: يشترط للترقية إلى هذه الوظائف توافر شهادة الإجازة الجامعية، كحد أدنى في الاختصاص المطلوب لشغل الوظيفة، وفق توصيفها الوظيفي المحدد بالنظام الداخلى للشركة.

الخبرة العملية: يشترط للترقية إلى هذه الوظائف أن يكون قد مارس العمل في فئته الوظيفية، ولديه (6) سنوات خبرة، على الأقل في الخدمة، و(8) سنة خبرة لمن يعينون من خارج المؤسسة، على أن يثبت خبرته بوثيقة رسمية من الجهة التي عمل فيها سابقاً.

ثانياً: الفئة الثانية: (وظائف الإدارة الوسطى)

هي فئة الوظائف المتخصصة في مجالات: الموارد البشرية، والقانونية، والمالية والمحاسبية، والمعلوماتية، والتجارية أو المبيعات وما يماثلها. ويطلب شغلها تعيين من الكفاءات العلمية:

* - من مهام هذه الفئة وضع الأهداف الاستراتيجية والسياسات العامة للشركة، وإعداد الخطط التنفيذية الخاصة بالبرامج والمشاريع والعمل على تنفيذها من خلال ممارسة مهامها الإدارية المنتشرة في التخطيط، والتنظيم، والإشراف والرقابة، على تنفيذ السياسات العامة للشركة، كل في مجال اختصاصه.

* - من مهامها القيام بأعمال تخصصية وإشرافية تنفيذية في المجالات (الفنية، الإدارية، المالية) وفق وصف الوظائف في المؤسسة وتصنيفها. وتشمل على سبيل المثال: مديرى المديريات ورؤساء الأقسام والدوائر والمراكز ومديرى المشاريع، وغيرهم من يمكن إدراجهم ضمن هذه الفئة.

الأولى: يشترط للترقية إلى هذه الوظائف أن يكون حاصلاً على إجازة جامعية، أو معهد عالٍ من يشغلون المناصب الوظيفية، مثل: رئيس دائرة، رئيس شعبة، رئيس مركز، وغيرها، مع خبرة 4 سنوات للعاملين من داخل المؤسسة و 6 سنوات من خارجها.

الثانية: من حملة شهادة المعاهد المتوسطة، أو الثانوية العامة أو الفنية، من يشغلون وظيفة معاون رئيس شعبة، رئيس مجموعة، رئيس مركز، رئيس مكتب، وغيرها. مع خبرة 5 سنوات من داخل المؤسسة، و 7 سنوات للمعينين من خارجها.

ثالثاً: وظائف الفئة الثالثة: (وظائف الإدارة الدنيا)

هي مجموعة الوظائف الكتابية في المؤسسة التي تتطلب توافر شهادة التعليم الأساسي، وتشمل على سبيل المثال: أعمال القيود و السجلات، والأعمال المكتبية والتصوير والنسخ والراسلة، وغيرها من يدرجون في هذه الفئة. مع خبرة لا تقل عن 4 سنوات للعاملين من داخل المؤسسة، و 6 سنوات لمن يُعين من خارجها.

رابعاً: وظائف الفئة الرابعة: فئة الوظائف المهنية:

هي الوظائف التي تعتمد في أداء مهامها على استخدام الخبرة والمهارة العملية، وتشمل على سبيل المثال: السائقين والمهنيين. مع خبرة لا تقل عن سنتين للعاملين من داخل المؤسسة، وأربع سنوات لمن يُعين من خارجها.

خامساً: وظائف الفئة الخامسة: العمال العاديون: وهي الوظائف التي تتطلب لياقة بدنية وجهاً عضلياً لأدائها، وتشمل على أعمال الحراسة وأعمال الحادق، والراسلة، والأذنة وغيرها من يُدرج في هذه الفئة مع خبرة لا تقل عن ثلاثة سنوات من داخل المؤسسة، و 6 سنوات لمن يُعين من خارجها.

7/5/11 أن يترك الإعلان مدة زمنية كافية (أسبوعان على الأقل) ليتسنى إلى العاملين جميعهم الاطلاع عليه.

8/5/11 يهمل أي طلب غير محقق لشروط شغل الوظيفة، كل حسب فئتها.

9/5/11 أن يكون على رأس عمله في سنة تقدمه لطلب الترقية.

10/5/11 أن يكون قد حصل على تقدير جيد في تقويم الأداء، خلال السنين الأخيرتين.*

11/5/11 أن يكون قد حصل على عدد من النقاط لا تقل عن 20 نقطة**.

12/5/11 أن يكون قد خضع لبرامج تدريبية نوعية في القيادة، والإشراف والاختصاص الفني معاً، على الأقل في مجموعها عن (60) ساعة تدريبية قبل تاريخ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة لفترة الوظائف القيادية العليا. و 50 ساعة لفترة الوظائف الفنية المتخصصة. و 40 ساعة لفترة وظائف الإدارة الوسطى، و 30 ساعة لوظائف الفئتين الثالثة والرابعة، و 20 ساعة للفئة الخامسة.

13/5/11 أن يخلو سجله الوظيفي، من أية عقوبات مسلكية (خفيفة كانت أم شديدة)، أو أي قرار يقضى بحرمانه من الترقية.

14/5/11 أن يخضع المتقدم، لاختبار كفاية يتعلق بالوظائف الشاغرة من حيث: (الاختصاص الفني المطلوب، والمعرف والمهارات والسلوكيات المطلوبة) تحدد مضمونه إدارة الموارد البشرية بالتعاون مع الإدارة الوظيفية التي تتبع لها الوظيفة الشاغرة، وتشرف عليه لجنة تحديدها الوزارة أو الإدارة العليا في المؤسسة وبمشاركة النقابة.

15/5/11 أن يكون اختباراً كترونياً (ام سي كيو MSQ) متعدد الخيارات يُجرى عبر الحاسب الآلي، أمام اللجنة والحضور من يود من العاملين، ومحدداً بزمن يتاسب وطبيعة الأسئلة، والمستوى الوظيفي.

* - تشير المادة رقم (12) من المرسوم رقم 322 الخاص بعملية تقويم الأداء الفقرة (ب)، إلى أن درجات تقويم الأداء تقدر وفق الآتي: من 1-49 ضعيف. من 2.5-350 متوسط. ومن 5-49 جيد. (المراجع: القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 والصكوك الصادرة تنفيذاً له، الصادر عن وزارة المالية، المطبعة والجريدة الرسمية، ص، 153).

** - يمكن تجميع النقاط من خلال ثلاثة مصادر، هي: 1. ناتج عملية تقويم الأداء، فمن يحصل على تقدير جيد جداً يحصل على 5 نقاط أيضاً تسجل في ذاتية العامل، و 3 نقاط لمن كان تقديره جيد ولا شيء لمن دون ذلك. 2. من الدورات التدريبية: لمن اتبع دورة تدريبية في مجال اختصاصه ووفقاً لمستواه الوظيفي وكانت نتائج تقديره ممتاز 5 نقاط، جيد جداً 3 نقاط، جيد نصف واحدة، ولا شيء لمن هو دون ذلك، والهدف من ذلك هو ربط العملية التدريبية بالكافلانية الالزمة لشغل الوظيفة الأعلى. 3. لمن قدم ابتكاراً جيداً، أو بحثاً تطبيقياً أو قدم اقتراحات و أفكاراً عملية لمعالجة مشكلة معينة، وفيها توفير في الوقت والجهد و تفهم في الإقلال في نسبة الهدر، و تزيد في الإنتاج زيادة غير متوقعة، شرط أن ترتبط بأداء العامل بالذات إذا كان العمل فردياً، وبالمجموعة إذا كان العمل جماعياً، أو بفرق عمل جماعية، حيث يُعطي العامل أو المجموعة مكافأة فضلاً عن عدد من النقاط تحديدها إدارة الموارد بالتعاون من الإدارة العليا. 4. لمن أرفد ببعثة داخلية، أو خارجية، للحصول على المؤهل العلمي المطلوب. ح- يخضع العامل الذي يتعين برناماً تدريبياً، أيا كانت مدته، لامتحان تقويم كفاءة، لقياس مدى الاستفادة من البرنامج التدريبي، يمنح في نهايته، فضلاً عن ما تقدمه الجهة المنظمة على عدد من النقاط وفق الآتي: نقطتان لمن خضع لبرنامج تدريبي و كان تقويم نتائج حضوره له ممتاز. نصف نقطة واحدة، لمن خضع لبرنامج تدريبي و كان تقويم نتائج حضوره له جيد جداً. نصف نقطة، لمن خضع لبرنامج تدريبي وكان تقويم نتائج حضوره له جيداً.

16/5/11 إجراء مقابلة للمرشح من تنطبق عليه شروط شغل الوظيفة الشاغرة من قبل اللجنة ذاتها تظهر مدى قدرته واستعداده للقيام بأعبانها. ويعطي درجة لكل مجال معرفى من مجالات المقابلة.

17/5/11 من يحصل على أعلى درجة من الاختبار والمقابلة يتم اختياره وترقيته لشغل الوظيفة الشاغرة.

18/5/11 في حال التساوي بعدد الدرجات وعدد النقاط تجري المفاضلة بين المتقدمين على أساس: توافر الكفاءة والجدارة في أعمال سابقة أولاً، ثم الأكاديمية ثانياً. وفي حال التساوي تؤخذ بعض الخصائص القيادية المرتبطة بالشخصية، مثل: الابادة، والنزاهة والأخلاق والانتماء المؤسسة وغيرها.

19/5/11 مدة البقاء في الوظيفة الشاغرة أربع سنوات قابلة للتجديد سنة أو أكثر، إذا أثبت جدارته في العمل، وبما يتفق مع قانون العاملين في الدولة.

20/5/11 يمنح العامل الذي رُقِيَ لوظيفة أعلى من الفئة الوظيفية الأولى، فضلاً عن ميزات الدرجة المرتقة إليها، تعويضاً شهرياً يعادل 25% من الأجر الأساسي بتاريخ أداء العمل، تزداد بالنسبة نفسها كلما ارتفع المستوى الإداري المرتقة إليه.

21/5/11 يمنح العامل الذي رُقِيَ لوظيفة أعلى من الفئة الوظيفية الثانية والثالثة، فضلاً عن ميزات الدرجة المرقى إليها، تعويضاً شهرياً يعادل 15% من الأجر الأساسي، تزداد بالنسبة نفسها كلما ارتفع المستوى الإداري المرقى إليه.

22/5/11 يُحجب التعويض المشار إليه في الفقرتين السابقتين (19 و 20) عندما تنتهي مهمة العامل من الوظيفة التي ترقى إليها، أو أوقف عن العمل لأي سبب كان.

تهدف الطريقة المقترحة إلى سد النقص في القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 وإلى ربط الترقية بالخبرة العملية والكفاءة العلمية من ناحية وبالنسبة الوظيفية للعامل من ناحية ثانية، فضلاً عن ربط الترقية بالتدريب وبأخلاقيات العمل من ناحية ثالثة. والشفافية والوضوح في إجراءاتها، مثل: الاختبارات والمقابلات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة ووضع الفرد المناسب في المكان الوظيفي المناسب.

12. الجانب العملي للبحث: يشمل هذا الجانب الخطوات الآتية:

أولاً. تحليل خصائص عينة البحث:

الجدول (1) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

النسبة المئوية	النذكر	البيان		النسبة المئوية	النذكر	البيان	
16.9	14	الأولى	الفئة الوظيفية	16.8	14	أقل من 25 عام	الفنان العمرية
13.2	11	الثانية		56.6	47	من 25 - 45 عام	
16.00	13	الثالثة		26.5	22	أكبر من 45 عام	
22.9	19	الرابعة		31.1	19	أقل من 10 أعوام	
30.1	25	الخامسة		44.3	37	من 10 - 20 أعوام	مدة الخدمة
62.7	52	ذكور	الجنس	24.6	27	أكثر من 20 عاماً	
37.3	31	إناث		100.0	83	المجموع	
%100	83	المجموع					

المصدر: إعداد الباحث

نرى من الجدول أن الفئة العمرية الغالبة هي من 25 حتى 45 عاماً بنسبة 56.6%， يليها من لديهم خدمة من 10 حتى 20 عاماً بنسبة 44.3%， في حين هناك غلبة لفئة الذكور على الإناث، وهذا أمر طبيعي ناجم عن طبيعة العمل في فروع المؤسسة التي قد يحتاج إلى عمل الرجال أكثر من النساء.

ثانياً. اختبارات التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

لمعرفة مدى توافر التوزيع الطبيعي في بيانات العينة المدروسة استُخدم اختبار Kolmogorov-Smirnov كما في الجدول (2) الآتي.

الجدول (2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov للبيانات.

مستوى المعنوية	قيمة الاختبار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات، الموافقة على:
				متغيرات آلية الطريقة الحالية
0	0.437	1.50511	2.0230	وضوح طريقة الترقية الحالية في المؤسسة.
0	0.306	1.67310	3.918	تم الترقية الحالية حسب: الأكاديمية
0	0.198	1.84264	1.15423	حسب الكفاءة.
0	0.347	1.60831	1.377	حسب الأكاديمية والكفاءة معاً.

0	0.102	0.46100	4.2131	تتم وفق اعتبرات أخرى.
				متغيرات الطريقة المقترحة
0	0.337	0.61715	4.0492	وضع خطة للمسارات الوظيفية.
0	0.402	0.49312	3.918	وضع خطة للوظائف الشاغرة أو التي قد تشغل.
0	0.234	0.74461	4.1552	توضيح سياسة المؤسسة في الترقية.
0	0.31	0.73403	4.377	الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.
0	0.372	0.5512	4.2131	مدة الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للترقية.
0	0.288	0.75205	3.9672	إهمال أي طلب غير محقق لشروط شغل الوظيفة.
0	0.364	0.75495	3.8852	كون مرشح الترقية على رأس عمله سنة تقدمه للترشح.
0	0.368	0.81583	3.9672	حصول المرشح على تقدير جيد في تقويم الأداء خلال الستينات التالية.
0	0.31	0.99149	3.9836	حصول مرشح الترقية على 20 نقطة على الأقل.
0	0.259	1.15423	4.0328	خضوع مرشح الترقية لبرامج تدريبية نوعية في القيادة والإشراف والاختصاص الفني معاً.
0	0.318	1.07123	4.0492	شرط خلو سجل الموظف المرشح للترقية من أي عقوبات مسلكية.
0	0.292	0.94638	4.0656	مدى الموافقة على اختبار الكفاءة.
0	0.305	0.87497	4.0328	مدى الموافقة على الاختبار الكترونياً.
0	0.309	0.71708	4.0492	مدى الموافقة على إجراء مقابلة للمرشح.
0	0.311	0.65412	4.1475	ترقية الناجح في مقابلة والاختبار معًا لوظيفة شاغرة.
0	0.394	0.62899	3.9344	الاعتماد على بعض الأسس في حال التساوي بعد الدوارات مثل: الكفاءة والأكاديمية، والمهارات القيادية.
0	0.238	0.86618	4.1803	مدة البقاء الملائمة في الوظيفة الشاغرة.
0	0.32	0.7746	4	مقدار التعويض الملائم عند الترقية لوظيفة أعلى من الفئة الأولى.
0	0.3	0.78041	3.9667	مقدار التعويض الملائم عند الترقية لوظيفة أعلى من الفئة الثانية والثالثة.
0	0.336	0.89137	3.8525	حجب تعويض الترقية عند انتهاء مهمة العامل.
0	0.443	0.57056	1.322	تقدير مدى وضوح سياسة الترقية الحالية في المؤسسة.
0	0.411	0.47878	3.9098	مدى الموافقة على شروط التوصيف المناسب لشاغل الوظيفة.
0	0.418	0.49312	3.918	مدى الموافقة على تقديم وصف واضح للوظائف الشاغرة.

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يتبيّن من نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov أن قيم الاختبار جميعها دالة إحصائية ($p < 0.05$)؛ مما يدل على وجود انحرافات معنوية بين توزيع البيانات عن المنحنى الطبيعي، أي أنَّ الوسط الحسابي لكل متغير غير موزع طبيعيًا.

ثالثاً. توصيف متغيرات الدراسة:

اعتمدنا على مقياسى النزعة المركزية، (الوسيط والمنوال)، كون البيانات رتبية وغير موزعة توزيعاً طبيعياً، كما في الجدول الآتى:

الجدول (3): توصيف متغيرات الدراسة

Mode	نسبة الوسيط%	Median	متغيرات الدراسة
			مدى الموافقة على متغيرات طريقة الترقية الحالية و المقترنة:
1	72.9	1	أ. طريقة الترقية المطبقة حالياً
1	65.4	1	مدى وضوح طريقة الترقية الحالية في المؤسسة
1	7.68	1	آلية الترقية، تتم الترقية الحالية حسب الأكاديمية: الكفاءة.
1	8.71	1	الأكاديمية والكفاءة معاً.
4	4.70	4	اعتبارات أخرى.
بـ. خطوات طريقة الترقية المقترنة			
4	67.2	4	وضع خطة للمسارات الوظيفية.
4	75.4	4	وضع خطة للوظائف الشاغرة أو التي قد تشفق لاحقاً.
4	43.1	4	تضمين سياسة المؤسسة في الترقية.
5	50.8	5	الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.
4	65.6	4	مدة الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للترقية.
4	54.1	4	إهال أي طلب غير محق لشروط شغل الوظيفة.
4	65.6	4	كون مرشح الترقية على رأس عمله سنة تقدمه للترشح
4	65.6	4	حصول المرشح على تقدير جيد في تقويم الأداء خلال الستين السابقة.
4	49.2	4	مدى الموافقة على حصول مرشح الترقية على 20 نقطة على الأقل
5	32.8	4	حضور مرشح الترقية لمراحل تدريبية نوعية في القيادة والإشراف والاختصاص الفنى معاً.
4	45.9	4	شرط خلو سجل الموظف المرشح للترقية من أية عقوبات مسلكية.
4	47.5	4	مدى الموافقة على اختبار الكفاءة.
4	52.5	4	مدى الموافقة على الاختبار الكترونياً.
4	59.0	4	مدى الموافقة على إجراء مقابلة المرشح
4	60.7	4	ترقية الناجح في المقابلة والاختبار معًا لوظيفة شاغرة
4	73.8	4	الاعتماد على بعض الأسس في حال التساوى بعد الدرجات مثل: الكفاءة والاكademie، والمهارات القيادية.
4	41.0	4	مدة البقاء الملائمة في الوظيفة الشاغرة
4	59.0	4	مقدار التعويض الملائم عند الترقية لوظيفة أعلى من الفئة الأولى.
4	55.0	4	مقدار التعويض الملائم عند الترقية لوظيفة أعلى من الفئات الثانية والثالثة
4	57.4	4	حجب تعويض الترقية عند انتهاء مهمة العامل.
4	75.4	4	شروط التوصيف الملائم لشاغل الوظيفة.
4	47	4	مدى الموافقة على توصيف طبيعة الوظيفة.
4	75.4	4	تقديم وصف واضح للوظائف الشاغرة.

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

يظهر من الجدول أن طريقة الترقية الحالية تنسى بعدم الوضوح وفق غالبية أفراد العينة، أي ما نسبته 72.9 إذ بلغت قيمة الوسيط والمنوال معاً (1)، وهو ما يشير إلى أنه لا توجد خطوات واضحة متبعة في الترقية الحالية، وهو ما قد يدل على أنها تتم وفقاً لاعتبارات أخرى لا علاقة لها بالاقدمية أو الكفاءة.

كما نرى أن قيم الوسيط والمنوال جميعها بلغت (4)، مما يدل على أن غالبية العاملين بيدون موافقة على طريقة الترقية المقترحة، كما يظهر أن ثمة موافقة شديدة على بقاء الإعلان مدة زمنية كافية ليتسنى للعاملين جميعهم الاطلاع عليه. وهذا ما قد يدل على أن الترقيات الحالية تحصل دون علم العاملين بها.

كما نرى أن هناك عدداً من شروط الطريقة المقترحة بلغت نسبة الوسيط لها أكثر من 70%، مثل: وضع خطة للوظائف الشاغرة أو التي قد تشغل لاحقاً. والاعتماد على بعض الأسس في حال التساوي بعدد الدرجات، مثل: الكفاءة والأقدمية، والمهارات القيادية. وشروط التوصيف الملائم لشاغل الوظيفة. تقديم وصف واضح للوظائف الشاغرة. كما وصلت نسبة وضع خطة للمسارات الوظيفية إلى 67.2%؛ الأمر الذي يدل على أهمية تلك الخطوات من وجهة نظر المبحوثين.

ثالثاً. اختبارات الصلاحية والثبات لمتغيرات الدراسة:

أ. اختبارات الصلاحية والثبات لمتغيرات الطريقة الحالية:

الجدول (4): صلاحية العبارات المعبّرة عن آلية طريقة الترقية الحالية.

المعنوية	معامل الارتباط	العبارة
.451** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	مدى وضوح طريقة الترقية الحالية في المؤسسة
.563** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	آلية الترقية، تتم الترقية الحالية حسب الأقدمية:
.335** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	الكفاءة.
.423** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	الأقدمية والكفاءة معاً.
.573** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	اعتبارات أخرى.
79.8%		معامل ألفا كرونباخ

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي SPSS

ب. اختبارات الصلاحية والثبات لمتغيرات الأساسية للطريقة المقترحة:

يبين الجدولان (5) و(6) معاملات ارتباط سبيرمان بين العبارات المعبّرة عن المتطلبات الأساسية للطريقة المقترحة، وتشمل بدورها: تقديم وصف واضح للوظائف الشاغرة، وتوصيف الفرد المرشح لشاغلها. لهذه العبارات فضلاً عن موثوقية هذه العبارات كما يأتي:

الجدول (5): صلاحية العبارات المعبّرة عن المتطلبات الأساسية المتعلقة بوصف الوظيفة

المعنوية	معامل الارتباط	المتطلبات الأساسية المتعلقة بوصف الوظيفة الشاغرة
.462** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	اسم الوظيفة: مثل: وظيفة مدير فرع، وظيفة رئيس قسم، وظيفة معاون رئيس قسم، مدير شعبة .. الخ.
.361** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	المستوى الإداري الذي تقع فيه (ادارة عليا، وسطى، دنيا).
.593** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	مكان أداء الوظيفة، من حيث: المدينة أو المنطقة الجغرافية كما في ضواحي المدن والبلدات، وغير ذلك
.453** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	المهام الرئيسية والفرعية لأدائها.
.480** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	المسؤوليات والسلطات المرتبطة بها.
.502** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	وسائل أدائها: (يدوياً، آلياً، نصف آلي، إلكترونياً.. الخ).
.500** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	ظروف أدائها (بيئة المادية لأدائها،.. الخ).
.344** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	علاقتها الأقتصادية والعمودية: إلى من ينتمي شاغلها تقاريره؟ جهة الإشراف والرقابة على شاغلها؟ الوظائف التابعة لها.
71.4%		معامل ألفا كرونباخ

الجدول (6): صلاحية العبارات المعبّرة عن المتطلبات المتعلقة بتوصيف المرشح لشغل الوظيفة الشاغرة.

المعنوية	معامل الارتباط	المتطلبات المتعلقة بمواصفات المرشح لشغل الوظيفة حسب الفئة الوظيفية
.582** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	وظائف الإدارة العليا: أ- فئة الوظائف القيادية العليا.
.527** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	- الكفاءات العلمية.
.338** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	- الخبرة المطلوبة.
.481** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	ب- فئة الوظائف القيادية المتخصصة.
.291** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	- الكفاءات العلمية.
.492** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	- الخبرة العملية.
.388** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	وظائف الفئة الثانية: (وظائف الإدارة الوسطى)
.360** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	- شروط شغل الوظيفة للفئة الجامعية.
.310** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	- شروط شغل الوظيفة لحملة المعاهد المتوسطة والثانوية.
.450** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	وظائف الفئة الثالثة: (وظائف الإدارة الدنيا): وشروط شغلها
.551** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	وظائف الفئة الرابعة: فئة الوظائف المهنية: وشروط شغلها
.595** .000	Correlation Coefficient Sig. (2-tailed)	وظائف الفئة الخامسة: وشروط شغلها.
79.8%		معامل ألفا كرونباخ

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نرى من الجدولين (4 و 5) أنَّ قيمة المعنوية جمِيعها هي أصغر من (0.05)، مما يدلُّ على معنوية معاملات الارتباط بين كل متغير والوسيط الإجمالي لهذه العبارات، ومن ثمَّ على صلاحية هذه العبارات لتمثيل البعد الذي تقيسه، كما أنَّ قيمة معامل ألفا كرونباخ لاختبار الموثوقية بلغت (71.4%)، وهذا نسبتان جيدتان تدلان على موثوقية عالية للعبارات وتماسكها في قياس البعد الذي تعبَّر عنه، لأنَّ قيمتهما أكبر من 60% ..

رابعاً: اختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضيات استُخدِمت الاختبارات الامتحانية، كون البيانات غير موزعة توزيعاً طبيعياً متمثلاً بمعامل ارتباط سبيرمان من جهة، ولاختبار بانيوميال الامتحاني الثاني لاختبار مدى وجود تأييد إيجابي أو سلبي لطريقة الترقية الحالية والمقترحه، كما جرى اللجوء لاختبار كاي مربع لمعرفة الآلية المتبعة في طريقة الترقية المطبقة حالياً في المؤسسة المدروسة. كما استُغْنِي باختبار Kruskal Wallis للمقارنة بين الفئات الوظيفية للمبحوثين.

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك العاملين في فرع المؤسسة المدروسة لطريقة الترقية الحالية المطبقة وخطواتها.

لاختبار هذه الفرضية لجأنا إلى اختبار (Binomial) للمقارنة بين مجموعتي الموافقين وغير الموافقين تجاه كل عنصر من عناصر الطريقة الحالية. انظر الجدول رقم (7).

الجدول (7): مدى معنوية الفروقات في إدراك العاملين لطريقة الترقية الحالية في المؤسسة.

Exact Sig. (2-tailed)	النسبة المعنوية	حجم العينة	Category	
.000	.93	76	<= 2	Group 1
	.07	7	> 2	Group 2
	1.00	83		Total

المصدر: التحليل الإحصائي

يُظهر من الجدول (7) مدى معنوية الفروقات في إجابات المبحوثين، فنسبة غير الموافقين لوجود طريقة واضحة مطبقة للترقية في المؤسسة بلغت (93%)، ومستوى المعنوية للفروقات هي معنوية ($0 > 0.05$)؛ مما يدعونا لقبول الفرضية البديلة، أي إنَّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في إدراك العاملين لطريقة الترقية الحالية المطبقة وخطواتها، ونظراً إلى أنَّ نسبة المؤيدين تفوق نسبة غير المؤيددين، إذاً ليس هناك من وجود لطريقة واضحة للترقية المطبقة.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العاملين في المؤسسة المدروسة نحو الطريقة المقترحة للترقية الوظيفية، ومتوسط المقياس البالغ (3).

لاختبار هذه الفرضية طبق اختبار (Binomial) للمقارنة بين مجموعتي الموافقين وغير الموافقين تجاه كل عنصر من عناصر الطريقة المقترنة.

الجدول (8): معنوية الفروقات في إجابات المبحوثين على المتطلبات الازمة والمتممة للطريقة المقترنة وفقاً لاختبار Binomial

مستوى المعنوية	النسبة المئوية	N حجم العينة	Category	المتطلبات الازمة والمتممة	
.000	.13	11	<= 3	Group 1	وضع خطة للمسارات الوظيفية
	.87	72	> 3	Group 2	
.000	.16	13	<= 3	Group 1	وضع خطة للوظائف الشاغرة
	.84	70	> 3	Group 2	
.000	.20	17	<= 3	Group 1	توضيح سياسة المؤسسة في الترقية
	.79	66	> 3	Group 2	
.000	.12	10	<= 3	Group 1	الإعلان عن الوظيفة الشاغرة
	.89	73	> 3	Group 2	
.000	.08	7	<= 3	Group 1	مدة الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للترقية
	.92	76	> 3	Group 2	
.000	.23	19	<= 3	Group 1	إهمال أي طلب غير محقق لشروط شغل الوظيفة.
	.77	64	> 3	Group 2	
.000	.22	18	<= 3	Group 1	كون مرشح الترقية على رأس عمله سنة تقدمه للترشح
	.78	65	> 3	Group 2	
.000	.16	13	<= 3	Group 1	حصول المرشح على تقدير جيد في تقييم الأداء خلال الستينين السابقتين.
	.84	70	> 3	Group 2	
.000	.20	17	<= 3	Group 1	مدى الموافقة على حصول مرشح الترقية على 20 نقطة على الأقل.
	.80	66	> 3	Group 2	
.000	.23	19	<= 3	Group 1	خضوع مرشح الترقية لمبرامج تدريبية نوعية في القيادة والإشراف والاختصاص الفنى معاً
	.77	64	> 3	Group 2	
.000	.17	14	<= 3	Group 1	خلو سجل المرشح للترقية من أية عقوبات مسلكية.
	.83	69	> 3	Group 2	
.000	.18	15	<= 3	Group 1	مدى الموافقة على اختبار الكفاءة.
	.82	68	> 3	Group 2	
.000	.18	15	<= 3	Group 1	مدى الموافقة على الاختبار الكترونياً.
	.82	68	> 3	Group 2	
.000	.16	13	<= 3	Group 1	مدى الموافقة على إجراء مقابلة للمرشح
	.84	70	> 3	Group 2	

.000	.11	9	<= 3	Group 1	مدى الموافقة على ترقية الناجح في المقابلة والاختبار معاً لوظيفة شاغرة
	.89	74	> 3	Group 2	
.000	.14	12	<= 3	Group 1	أسس الترقية الملائمة في حال تساوي بعده الترقيات
	.86	71	> 3	Group 2	
.000	.18	15	<= 3	Group 1	مدة البقاء الملائمة في الوظيفة الشاغرة
	.82	68	> 3	Group 2	
.000	.20	17	<= 3	Group 1	مدى الموافقة على مقدار التعويض الملازم عند الترقية لوظيفة أعلى من الفئة الأولى
	.80	66	> 3	Group 2	
.000	.22	18	<= 3	Group 1	مقدار التعويض الملازم عند الترقية لوظيفة أعلى من الفئتين الثانية والثالثة.
	.78	65	> 3	Group 2	
.000	.23	19	<= 3	Group 1	مدى الموافقة على حجب تعويض الترقية عند انتهاء مهمة العامل.
	.77	64	> 3	Group 2	
.000	.11	7	<= 3	Group 1	النوصيف الملازم لشاغل الوظيفة.
	.89	54	> 3	Group 2	
.000	.16	13	<= 3	Group 1	تقدير وصف واضح للوظائف الشاغرة.
	.84	70	> 3	Group 2	
	1.00	83		Total	

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتبيّن من الجدول أنَّ نسب الموافقين على الطريقة وبناء على مطالعة عناصرها لا تقل عن (77%) وتنصل لـ (92%)، في حين أقصى حالات نسب غير المؤيدين لها لا تزيد على (23%)، ومستويات المعنوية للفروقات جميعها هي معنوية ($0 > 0.05$)؛ مما يدعونا لقبول الفرضية البديلة، ومن ثمَّ هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين لطريقة الترقية المقترحة. يرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث تعود الفروق إلى فئة العاملين غير الموافقين على كل عنصر من عناصر الطريقة المقترحة؛ لكن مادامت نسب المؤيدين تفوق غيرهم إذاً فهناك تأييد للخطوة المقترحة للترقية الوظيفية، وهو ما تدعمه نتائج التوصيف السابقة.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستقصى منهم عن عناصر طريقة الترقية الوظيفية المقترحة تعزى لفاناتهم الوظيفية.

لاختبار هذه الفرضية استُخدم اختبار Kruskal Wallis؛ وذلك تجاه كل عنصر من عناصر الطريقة المقترحة، ويبين الجدول (9) مدى معنوية الفروقات في إجابات المبحوثين عند كل عنصر من عناصر الطريقة المقترحة.

الجدول (9): مدى معنوية الفروقات بين الفئات الوظيفية المستقصى منهم عن الطريقة المقترنة للترقية الوظيفية

عناصر الطريقة المقترنة	Chi-Square	Asymp. Sig. (2-tailed)
وضع خطة للمسارات الوظيفية.	.388	.824
وضع خطة للوظائف.	3.185	.203
توضيح سياسة المؤسسة في الترقية.	2.297	.317
الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.	2.745	.253
مدة الإعلان عن الوظيفة الشاغرة للترقية.	4.580	.101
إهمال أي طلب غير محقق لشروط شغل الوظيفة.	1.854	.396
كون مرشح الترقية على رأس عمله سنة تقدمه للترشح.	.583	.747
حصول المرشح على تقدير جيد في تقويم الأداء خلال السنين الثلاثين.	1.974	.373
حصول مرشح الترقية على 20 نقطة على الأقل.	1.334	.513
خضوع مرشح الترقية لبرامج تدريبية نوعية في القيادة والإشراف والاختصاص الفني معاً.	.825	.662
خلو سجل الموظف المرشح للترقية من أية عقوبات مسلكية.	.249	.883
مدى الموافقة على اختبار الكفاءة.	3.415	.181
مدى الموافقة على الاختبار الكترونياً.	3.385	.184
مدى الموافقة على إجراء مقابلة للمرشح.	1.107	.575
مدى الموافقة على ترقية الناجح في المقابلة والاختبار معاً لوظيفة شاغرة.	.832	.660
أسس الترقية الملائمة في حال تساوي عدد الدرجات.	.792	.673
مدة البقاء الملائمة في الوظيفة الشاغرة.	.318	.853
مقدار التعويض الملائم عند الترقية لوظيفة أعلى من الفئة الأولى.	2.637	.268
مقدار التعويض الملائم عند الترقية لوظيفة أعلى من الفئة الثانية والثالثة.	.338	.845
حجب تعويض الترقية عند انتهاء مهمة العامل.	1.402	.496
مدى الموافقة على شروط التوصيف الملائم لشاغل الوظيفة.	.036	.982
مدى الموافقة على تقديم وصف واضح للوظائف الشاغرة.	.721	.697

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

نرى من الجدول أن مستويات المعنوية لاختبار Kruskal Wallis (Kruskal Wallis) جميعها هي أكبر من (0.05)، وهو ما يدعونا لقبول الفرضية الصفرية بعد وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المستقصى منهم عن طريقة الترقية الوظيفية المقترحة تعزى لفئاتهم الوظيفية. وهو ما يدل على أن العاملين جميعهم يؤيدون الطريقة المقترحة، بمعزل عن الفئة الوظيفية التي ينتمي إليها العامل، وهو ما أكدته قيم الوسيط والمنوال أيضاً.

النتائج والتوصيات: Results & Recommendations

بعد إجراء التحليل الإحصائي المناسب تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

- لا توجد طريقة واضحة الخطوات للترقية الوظيفية الحالية لدى غالبية أفراد عينة الدراسة. وهو ما يؤكد ما تم توضيحه في الجانب النظري من البحث من حيث عدم وجود أي بند أو فقرة تدل على طريقة الترقية في القانون الأساسي للعاملين.
- مادامت لا توجد طريقة واضحة للترقية الوظيفية فهي تتم وفقاً لاعتبارات لا علاقة لها بالأقدمية أو الكفاءة.
- يبدي غالبية العاملين موافقة على طريقة الترقية المقترحة، وهناك موافقة قوية على كثير من عناصرها.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات أن:

 - هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك العاملين لطريقة الترقية الحالية المطبقة وخطواتها، ونظرًا إلى أن نسبة المؤيدين تفوق نسبة غير المؤيددين، إذ ليس هناك من وضوح لطريقة للترقية المطبقة حالياً.
 - هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين لطريقة الترقية المقترحة.
 - لا توجد اختلافات جوهرية بين المستقصى منهم عن طريقة الترقية الوظيفية المقترحة تعزى لفئاتهم الوظيفية.

التوصيات: Recommendations

بالاستناد إلى نتائج البحث وُضِعَت التوصيات الآتية:

- ضرورة وضع خطة للمسارات الوظيفية تظهر للعاملين وضوح مسار مستقبلهم الوظيفي.

* - لم نستطع دراسة بقية الفروق بين المتغيرات الديموغرافية عن الطريقة المقترحة بسبب حجم البحث.

- ضرورة وضع خطة للوظائف الشاغرة أو التي قد تشغل لاحقاً، وتوصيفها توصيفاً دقيقاً؛ ليتسنى للعامل إعداد نفسه مهنياً وسلوكياً لشغلها.
- أن تتم الترقية وفقاً لخطوات واضحة كل حسب الفئة الوظيفية التي ينتمي إليها.
- أن تربط خطة الترقية بخطة التدريب والتأهيل للحصول على النقاط المؤهلة للتقدم للوظيفة الشاغرة.
- ضرورة الأخذ بمتطلبات الطريقة المقترنة من قبل إدارة المؤسسة مادام أن ليس هناك فروق في إدراك العاملين لعنصريها حسب فئتهم الوظيفية.
- كما يقترح الباحث إمكانية اختبار الطريقة المقترنة على مستوى الفروع الأخرى التابعة للمؤسسة في بقية المحافظات بغية تعليم النتائج فيما إذا تم تبنيها.

المراجع العلمية: REFERENCES

- 1- جودة، محفوظ أحمد: (2010) إدارة الموارد البشرية، دار وائل، ط¹، عمان، الأردن.
- 2- ديسлер، جاري: (2003)، إدارة الموارد البشرية، ترجمة: محمد سيد عبد العال، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.
- 3- شاويش، مصطفى نجيب: (2007) إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد)، دار الشروق، ط¹، عمان - الأردن.
- 4- عباس، سهيلية، علي، علي حسين: (2007) إدارة الموارد البشرية ، دار وائل ، عمان، ط³ عمان - الأردن .
- 5- عبد الباقى، صلاح الدين (2004) إدارة الموارد البشرية- مدخل تطبيقي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 6- غربى، على. قيرة، إسماعيل. سلطان، بلقاسم (2007): تنمية الموارد البشرية، دار الفجر للنشر، القاهرة.
- 7- القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004، والصكوك الصادرة تنفيذاً له. الصادر عن وزارة المالية.
- 8- القربيوتى، محمد قاسم: (2010) الوجيز في إدارة الموارد البشرية. دار وائل، عمان، الأردن، ط¹ .
- 9- قوي، بونينة: (2010) تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلوماتية، مركز الكتاب الأكاديمى، عمان.
- 10- الكببىسى، عامر خضرير: (2005)، إدارة الموارد البشرية، مكتبة جامعة نايف العربية للعلوم الإدارية والأمنية، الرياض.
- 11- المرسوم التشريعى رقم 322 تاريخ 27 / 7 / 2005، ص، 143 وما بعد.
- 12- الموسوى، سنان. إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها:، دار مجذلوي للنشر، الأردن، 2004
- 13- نصر الله، حنا : (2002)، إدارة الموارد البشرية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن.

- Asvir Naveed· Ahmad Usman & Fatima Bushra.(2011) . International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences. Vol. 2 No. 16; September. Pp· 301-305.
- Desler Gary.(2011;) Human Resource Management¹² ^{th ed} . Pearson.
- Rickettem Cliff· & John C. Ricketts· (2011): Leadership Personal Development & Carerr Success. Third^{ed}. Delmar· USA.
- Desler Gary· (2011): Human Recourse Management· 9^{th-ed}. Pearson British Library.
- Gregory moot Head · Ricky W.Griff.(1990) organizational Behavior .USA Boston· Houghtoh Mifflin company · p 205-206.
- Muhammad Ehsan Malik· Rizwan Qaiser D'anish· Yasin Munir (2012)· The Impact of Pay and Promotion on Job Satisfaction: Evidence from Higher Education Institutes of Pakistan. American Journal of Economics June· Special Issue: 6-9
- Noraani Mustapha & Zaizura Che Zakaria· (2013). The Effect of Promotion Opportunity in Influencing Job Satisfaction among Academics in Higher Public Institutions in Malaysia. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences. March 2013· Vol. 3· No. 3· Pages· 20-26.
- Gimpelson· Vladimir Rostislav Kapeliushnikov· (2014): Polarization or Upgrading? Evolution of Employment in Transitional Russia. Institute for the Study of Labor (IZA) Moscow· pp· 1-50.
- Vasilios D. Kosteas· (2010): Job Satisfaction and Promotions. Industrial Relations A Journal of Economy and Society · pp 1-35.
- Zahid Noori· Aman Ullah Khan1· Imran Naseem·(2015): Impact of job promotion & job advancement on job satisfaction in Universities of KPK province of Pakistan. (LAHORE)·27(2)·1499-1505.